https://doi.org/10.37375/jlgs.v5i2.3415

دور المشاريع الصغرى في تحقيق التنمية الاقتصادية في بلدية مصراتة

أ. حواء أحمد المطردي

أستاذ مساعد بقسم الجغرافيا/ كلية التربية/ جامعة مصراتة– ليبيا

H.almatardi@edu.misuratau.edu.ly

تاريخ الاستلام 2025/02/03 تاريخ القبول 2025/03/29 تاريخ النشر 2025/07/01

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على المشاريع الصغرى في بلدية مصراتة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال تأثيرها على الاقتصاد المحلي للمنطقة من توفير فرص عمل وتحسين مستوى دخل الفرد، كما تسعى إلى بيان أهم العوامل الجغرافية المؤثرة على نجاح هذه المشروعات وأهم التحديات التي تواجهها، وذلك عبر استبانة معدة من ست محاور وزعت على عينة قصدية (غير احتمالية) قوامها (150) مشروع بالمنطقة، وأظهرت النتائج وجود تأثير متوسط للمشاريع الصغرى على الاقتصاد المحلي في ظل تأثير عدة عوامل وتحديات تتعلق بالموقع الجغرافي للمشروعات والبنية التحتية والتمويل والسوق المحلي، وقد استخدمت عدة أساليب إحصائية للتحقق من فرضيات الدراسة كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، ومعامل الارتباط.

الكلمات المفتاحية: المشاريع الصغرى، التنمية الاقتصادية، الاقتصاد المحلي.

The role of small projects in achieving economic development in the Municipality of Misrata

Hawa Ahmed El-Mutrdi

Assistant professor at the Faculty of Education / University of Misurata

H.almatardi@edu.misuratau.edu.ly

***Abstract*:**

This study aims to identify the small projects in the municipality of Misrata and their role in achieving economic development through their impact on the local economy of the area by providing job opportunities and improving individual income levels. It also seeks to highlight the main geographical factors affecting the success of these projects and the key challenges they face. This was done through a questionnaire consisting of six sections distributed to a purposive (non-probabilistic) sample of 150 projects in the area. The results showed a moderate impact of small projects on the local economy, influenced by several factors and challenges related to the geographical location of the projects, infrastructure, financing, and the local market. Various statistical methods were used to test the study's hypotheses, such as the arithmetic mean, standard deviation, and correlation coefficient.

***Keywords*:** Small projects, economic development, local economy.

© Journal of Libya for Geographical Studies, Sirte University 2025

المحور الأول: الإطار النظري

مقدمة:

للمشاريع الصغرى دورًا بارزًا في تحقيق التنمية الاقتصادية في أي بلد، حيث أصبحت تشكل رافدًا مهمًا في الاقتصاد المحلي للعديد من دول العالم، بمساهمتها في الحد من البطالة وتحسين مستوى المعيشة، بل والمساهمة في تحسين الميزان التجاري للدولة عبر توفيرها منتجات للتصدير وتأثيرها بذلك على تحسين الناتج المحلي الإجمالي فضلًا عن تحسين مستوى دخل الفرد، هذا علاوة على ما توفره للمشروعات الكبرى كقاعدة للعديد من منتجاتها مع تنوع مجالاتها الصناعية والزراعية والخدمية والتجارية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على دور هذه المشاريع في أحدى أهم المدن الليبية وبيان دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك عبر تساؤلاتها التي تتمحور فيما يأتي:

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على المشاريع الصغرى في بلدية مصراتة من خلال الدور الذي تلعبه في دعم التنمية الاقتصادية بالمنطقة عبر ما توفره من فرص عمل وتحسين مستوى دخل الفرد، وبيان العوامل الجغرافية المؤثرة على نجاحها والتحديات التي تواجهها، وبذلك يتمحور التساؤل الأساسي للدراسة حول: ما دور المشاريع الصغرى في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصراتة؟ ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما تأثير المشاريع الصغرى على الاقتصاد المحلي في مصراتة؟
2. ما أهم العوامل الجغرافية المؤثرة على نجاح المشاريع الصغرى في مصراتة؟
3. ما التحديات التي تواجه المشاريع الصغرى في منطقة الدراسة؟

أهدافها:

تهدف الدراسة إلى:

1- تحليل تأثير المشاريع الصغرى على الاقتصاد المحلي لمصراتة.
2- التعرف على أهم العوامل الجغرافية المؤثرة على المشاريع الصغرى بالمنطقة.
3- بيان التحديات التي تواجه المشاريع الصغرى بمنطقة الدراسة.

https://doi.org/10.37375/jlgs.v5i2.3415

أهميتها:

تأتي أهمية الدراسة من أهمية دور المشروعات الصغرى في التنمية الاقتصادية؛ وذلك لبيان مدى ما تحققه هذه المشاريع للاقتصاد المحلي بأحد المدن الليبية ذات الاقتصاد الريعي، والتي يحتم عليها تنويع مصادر الدخل بها، ومن بين تلك المصادر تأتي المشاريع الصغرى في مقدمتها، خاصة أنها تسلط الضوء على التحديات التي تواجهها والفرص السانحة لنجاحها.

فرضياتها:

تفترض الدراسة الفرض الأساسي بوجود تأثير ذو دلالة إحصائية للمشاريع الصغرى بمنطقة الدراسة على تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك عبر التحقق من الفرضيات الآتية:

1- هناك تأثير إيجابي للمشاريع الصغرى بمنطقة الدراسة على توفير فرص العمل وتحسين مستوى دخل الفرد.

2- توجد عدة عوامل جغرافية تؤثر على المشاريع الصغرى في منطقة الدراسة متمثلة في موقع المشروع ومدى قربه من الأسواق المستهدفة، ومدى توفر الموارد الأساسية والبنى التحتية.

3- تواجه المشاريع الصغرى بمنطقة الدراسة عدة تحديات تتعلق بنقص التمويل والمنافسة وضيق السوق المحلية علاوة على مشكلات البنية التحتية ونقص العمالة الماهرة والقوانين واللوائح الحكومية المعمول بها بخصوصها.

مجالاتها:

تتمثل مجالات الدراسة في الآتي:

1- المجال المكاني: يتحدد في بلدية مصراتة الواقعة في الجزء الشمالي الغربي من ليبيا (باستثناء فرعي أبوقرين والوشكة) بين دائرتي عرض $40^{/}\ 31^{0}$ - $30^{/}\ 32^{0}$ شمالًا، وبين خطي طول $40^{/}\ 14^{0}$- $38^{/}\ 15^{0}$ شرقًا، والتي يحدها من الشمال والشرق البحر المتوسط، ومن الغرب بلدية زليتن، ومن الجنوب الغربي بلدية بني وليد، ومن الجنوب الشرقي بلدية سرت، كما تظهر في الخريطة (1).

2- المجال الزمني: أجريت الدراسة خلال العام 2024.

3- المجال البشري: أصحاب المشاريع الصغرى في مصراتة.

الخريطة (1): منطقة الدراسة (بلدية مصراتة).

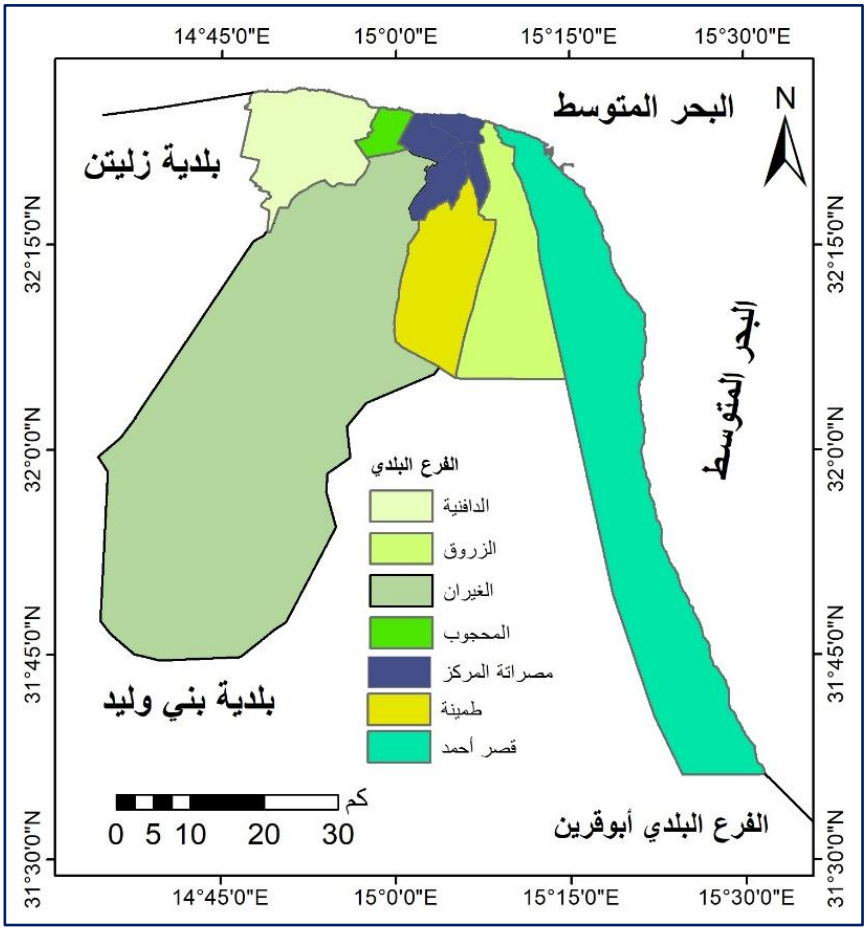

المصدر: عمل الباحثة باستخدام برنامج Arc Map 10.8، استنادًا إلى وزارة الحكم المحلي، المجلس البلدي مصراتة، التقسيم الإداري لبلدية مصراتة ومحلاتها 2015، ص3.

منهجية الدراسة وأدواتها:

1- منهجية الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، والمنهج الكمي في تحليل البيانات المتحصل عليها من الاستبانة.

2- أدوات الدراسة: استخدمت الدراسة عدة أساليب إحصائية لتحليل البيانات منها التكرارات والنسب المئوية، المتوسطات والانحرافات المعيارية، ولاختبار صحة الفرضيات استخدم مقياس ليكارت (Likert) الخماسي، ومعامل ارتباط سبيرمان (Spearman

https://doi.org/10.37375/jlgs.v5i2.3415

correlation)، وذلك عبر استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل البيانات.

حيث وزعت الاستبانة بطريقة العينة القصدية (غير الاحتمالية) بلغ عددها (150) مشروع، شملت الاستبانة ست محاور رئيسية، غطى المحور الأول منها البيانات الشخصية لصاحب المشروع، وعنى المحور الثاني ببيانات عامة عن المشروع، في حين جاءت المحاور الأربعة الأخرى حول تأثير المشروع على الاقتصاد المحلي لمنطقة الدراسة وتحديد العوامل الجغرافية المؤثرة على المشروعات الصغرى والتحديات والفرص ومقترحات أصحاب المشاريع الصغرى لتحسين مشاريعهم للدفع بها لتحقيق التنمية الاقتصادية بالمنطقة، وقد عرضت الاستبانة على محكمين للتأكد من صدقها ووضوح عباراتها ومدى مناسبتها لتحقيق أهداف الدراسة وقدرتها على قياس المتغيرات موضوع الدراسة، وقد رأى المحكمون جودة الاستبانة، التي تم التحق من معامل الصدق والثبات باستخدام معامل كرونباخ (Cronbach's Alpha) وقد بلغت قيمته (0.647) والذي يؤكد مصداقية وثبات الاستبانة، كما تظهر في الجدول (1).

جدول (1) نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ لاختبار صدق الاستبانة

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.647	**7**

الدراسات السابقة:

من بين أهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة محليًا، التالي:

- **دراسة (الورفلي، 2006)** حول "المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا الواقع والطموح"، هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على حال المشاريع الصغرى والمتوسطة في ليبيا وعرض الصعوبات التي تواجهها وتعيق نموها ونجاحها، واستعرضت تجارب العديد من الدول في هذا المجال، واقترحت الدراسة مجموعة سياسات تدريبية تسهم في دعم الشباب في هذا ودعم هذه المشروعات بما يتماشى مع البيئة المحلية ومراعاة التنافسية الداخلية والخارجية، هذا وقد كانت الدراسة وصفية غير إحصائية كما حال الدراسة الحالية.

– دراسة (الأسطى، 2014) حول "المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مصراتة دراسة في جغرافية الصناعة"، تناول فيها الباحث أهمية هذه الصناعات لمنطقة الدراسة وأثر

الخصائص الجغرافية للمنطقة في توفير البيئة الملائمة لقيام واستمرار هذه الصناعات، مع بيان الصعوبات والمشاكل التي تواجهها وتوزيعها الجغرافي، وقد شكلت هذه الدراسة مرجعية للدراسة الحالية مع اختلاف نوع موضوعها، فدراسة الأسطى تناولت نشاط واحد من المشاريع الصغرى والمتوسطة بالمنطقة، وهو الصناعة، في حين ركزت الدراسة الحالية على المشاريع الصغرى فقط وفي كل أنشطتها الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية.

– **دراسة (إنبية وعبدالسلام، 2020)** حول "أهمية المشروعات الصغرى والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول"، هدفت الدراسة إلى الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في دعم المشروعات الصغرى والمتوسطة وأهميتها في تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي، وذلك بعد تطويعها بما يتلاءم مع ظروف وإمكانيات البلاد الاقتصادية، ورغم أن الدراسة في مجال التمويل والمصارف إلا إنها خلت من أي جانب إحصائي عملي للمشاريع الصغرى والمتوسطة، وكان تركيزها الأساسي على تجارب الدول وسياسات التمويل ودعم المشروعات.

– **دراسة (محمد وشعيب، 2022)** حول "دور المشروعات الصغرى والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية دراسة ميدانية على مدينة طبرق"، هدفت الدراسة إلى البحث عن أوضاع المشروعات الصغرى والمتوسطة في مدينة طبرق والتعرف على الصعوبات والمشكلات التي تواجهها، وقد اعتمدت الدراسة على اختبار عينة قصدية لبعض المشروعات بالمدينة، واستخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية وفق مقياس ليكارت الخماسي، حيث بلغ حجم العينة (50) استبانة، وقد توصلت الدراسة المقدمة في مجال العلوم الإدارية والمالية إلى عدم وجود تسهيلات وقروض لدعم المشروعات سواء من المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية، حيث تعتمد هذه المشاريع على التمويل الذاتي من أصحابها، إذ أظهرت تحسن واضح في مستوى العيش ونوع السكن لأغلب أفراد العينة بعد تأسيسهم لمشروعاتهم الصغرى والمتوسطة.

– **دراسة (عبدالصمد والزوام، 2022)** حول "المعوقات التمويلية والمحاسبية للمشروعات الصغرى والمتوسطة دراسة استطلاعية على عينة من المشروعات الصغرى والمتوسطة في مدينة سبها"، هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم مصادر تمويل المشروعات الصغرى والمتوسطة بمدينة سبها وأهم المعوقات المالية والمحاسبية من خلال دراسة لعينة عشوائية قوامها (65)

https://doi.org/10.37375/jlgs.v5i2.3415

مشروع، استخدمت فيها أساليب إحصائية حسب مقياس ريكارت الخماسي، وتوصلت الدراسة إلى اعتماد المشاريع الصغرى والمتوسطة على التمويل الشخصي وعدم مساهمة المصارف بشكل جيد في تمويل هذه المشروعات إثر ضعف قدرة أصحاب المشاريع على توفير الضمانات للحصول على التمويل.

– دراسة (سويكر وسميرة، 2022) حول "معوقات إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بلدية سرت"، سعت الدراسة إلى تحليل معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من المصارف التجارية في ليبيا، وذلك عبر دراسة ميدانية لعينة بحجم (112) مشروعًا في بلدية سرت، على مقياس ليكارت الخماسي وباستخدام الأساليب الإحصائية توصلت الدراسة إلى عجز المصارف التجارية في البلاد على تلبية احتياجات المشروعات واعتمادها على الفائدة في القروض مع صعوبة الضمانات المطلوبة.

المحور الثاني: تعريف المشاريع الصغرى ومعايير تصنيفها

مفهوم المشاريع الصغرى:

عرف البنك الدولي المشروعات الصغرى بأنها المشروعات التي يعمل فيها ما لا يقل عن 50 عاملًا، بإجمالي أصول ومبيعات لا تقل عن ثلاثة ملايين دولار، بينما عرفها الاتحاد الأوروبي بأنها المشروعات التي يتراوح عدد العمال بها بين 10– 99 عاملًا، بالمقابل وضعت الولايات المتحدة الأمريكية تعريفًا مختلفًا يعتمد على نوع النشاط، حيث تعرف على حجم مبيعاتها في المشروعات الخدمية، بينما الصناعية على عدد العمال بها (إنبية، وعبد السلام، 2020، ص3).

معايير تصنيفها:

تباينت معايير تصنيف المشروعات الصغرى من دولة لأخرى تبعًا لعدة معطيات مختلفة، منها رأس المال المستثمر في المشروع، حجم الأيدي العاملة فيه، وحجم المبيعات، التقنية المستخدمة، وقد وضعت ليبيا معايير محددة للمشروعات الصغرى جاءت ضمن لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي وضعت بقرار رقم (321) لسنة 2002 لوزارة القوى العاملة والتدريب والتشغيل، بعدد العاملين ورأس المال التأسيسي، حيث لا يزيد عدد

العاملين بها عن 25 عاملًا، ولا يتجاوز رأس المال التأسيسي 2.5 مليون دينار ليبي، وقد جاء في ذات القرار تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسسات أهلية إنتاجية وخدمية، وأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تستوعب القوى العاملة الشابة، وتتوفر بها المواصفات الفنية والإدارية والتقنية الملائمة لتشغيلها وإدارتها بكفاءة (الأسطى، 2014، ص135).

وقد أسست البلاد برنامجًا وطنيًا للمشروعات الصغرى والمتوسطة سنة 2007 بقرار رقم (845) يتبع المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي، والذي أصبح بموجب قرار رقم (73) لسنة 2011 مؤسسة مستقلة تابعة لوزارة الاقتصاد، وتم إعادة تشكيله في 2012 بقرار (252)، ومن ثم نقلت تبعيته إلى وزارة الحكم المحلي بموجب قرار رقم (781) لسنة 2023، كما أنشأ في 2013 خمسة صناديق إقليمية للمؤسسات الصغرى والمتوسطة لدعم المشاريع الجديدة منها في كل من طرابلس وبنغازي ومصراتة ودرنة وسبها، لكنها لا تعمل جميعها، علاوة على قرار وزارة الاقتصاد رقم (99) لذات العام بتشكيل لجنة لوضع تصور لإنشاء صندوق تمويل إسلامي للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

هذا وتقسم المشاريع الصغيرة حسب النشاط إلى أربعة مجالات، تتمثل في مشاريع صناعية، مثل: صناعات التعبئة والتغليف والمهن اليدوية، مشاريع زراعية، مثل: المزارع الصغيرة المهتمة بزراعة الحبوب والفواكه والخضروات أو تربية المواشي والنحل، مشاريع تجارية التي تعمل في مجال البيع والشراء لكافة المنتجات والسلع، وأخيرًا المشاريع الخدمية التي تقدم عدة خدمات كمكاتب المحاماة والمدارس ورياض الأطفال الأهلية والمصحات (إنبية، عبد السلام، 2020، ص6-7).

المحور الثالث: المشاريع الصغرى في مصراتة– تحليل عينة الدراسة

أولًا: خصائص عينة الدراسة:

تتحدد خصائص عينة الدراسة في الآتي:

1– التركيب النوعي والعمري: يبيّن الشكل (1) التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب النوع والعمر، حيث يظهر ارتفاع نسبة الذكور في الفئة العمرية (25– 34) عامًا من

https://doi.org/10.37375/jlgs.v5i2.3415

أصحاب المشاريع الصغرى بمنطقة الدراسة، بالمقابل ارتفاع نسبة الإناث في الفئات العمرية (33-44) و(45-54) عامًا بنسبة (44.4%) لكل من الفئتين، أي بمعنى مزاولة العمل بالمشاريع الصغرى بمنطقة الدراسة تختلف باختلاف التركيب العمري والنوعي حيث يبدأ الذكور بمشاريعهم في سن أبكر من الإناث، إذ لم تسجل أي حالة من الإناث لديها مشاريع صغرى قبل العمر (35سنة) في حين سجلت للذكور بأقل من (25سنة)، أما عن انخفاض مساهمة الإناث (18%) عن الذكور (82%) فيعزى إلى ضعف مشاركة المرأة عمومًا في النشاط الاقتصادي بالقطاع الخاص مقارنة بالذكور.

شكل (1) التوزيع النسبي للتركيب العمري والنوعي لعينة الدراسة.

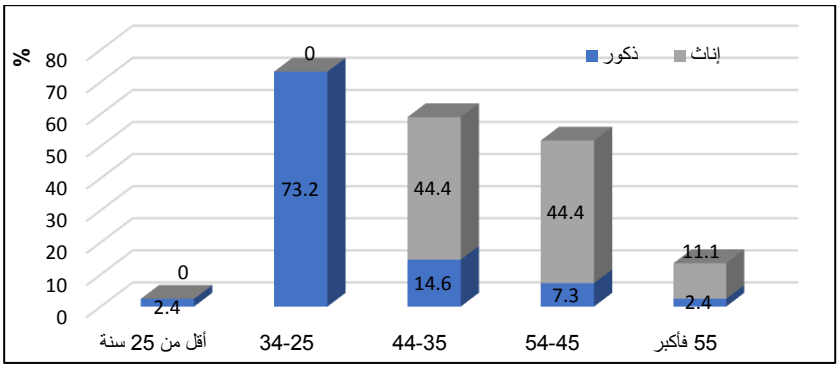

2- المستوى التعليمي: يظهر الشكل (2) المستوى التعليمي لعينة الدراسة التي بلغت أغلبها (78%) ممن يحملون الشهادة الجامعية، والباقي بنسب قليلة وفارق كبير عن الأولى حيث لم تتجاوز ممن يحملون الشهادة الثانوية (10%) والإعدادية (4%) والأميين (2%)، والأعلى من التحصيل الجامعي (6%).

شكل (2) التوزيع النسبي للمستوى التعليمي لعينة الدراسة.

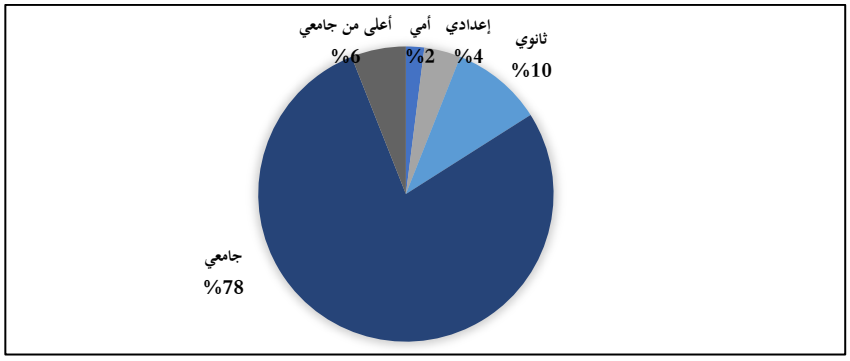

ثانيًا: خصائص المشروع:

تتضح خصائص المشروعات الصغرى بمنطقة الدراسة في التالي:

1- نوع المشروع: يتضح في الشكل (3) استحواذ التجارة على النصيب الأكبر من المشاريع الصغرى بالمنطقة وذلك بنسبة (64%) لكونها النشاط الاقتصادي الأساسي لمنطقة الدراسة، تليها الصناعة فالخدمات ثم الزراعة وذلك بنسب (18%، 16%، 2%) على التوالي.

شكل (3) نوع المشروعات الصغرى بمنطقة الدراسة.

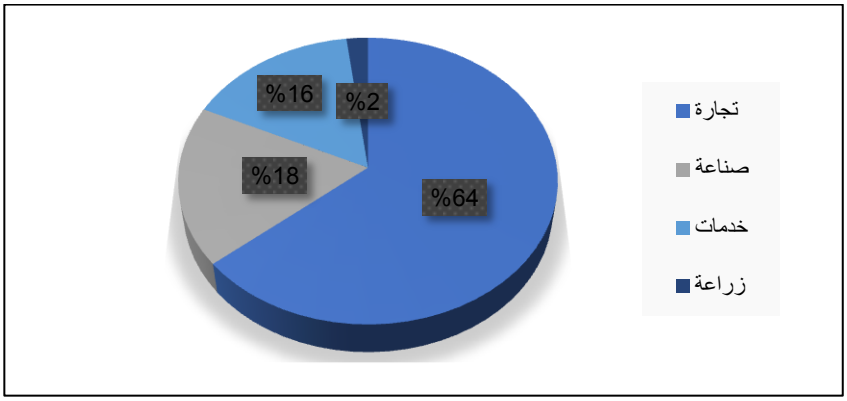

2- سنة تأسيس المشروع: يظهر في الجدول (2) سنة تأسيس المشاريع الصغرى في المنطقة، والتي تبين أغلب المشاريع حديثة التأسيس منذ 2011 بنسبة (66%) وأقلها تلك التي أسست قبل 1990 بنسبة (4%).

جدول (2) التوزيع النسبي لسنة تأسيس المشاريع الصغرى لعينة الدراسة.

الفئة	1980-1974	1990-1981	2000-1991	2010-2001	2023-2011
%	2	2	14	16	66

3- عدد العاملين بالمشروع: يبين الجدول (3) عدد العاملين بالمشروعات، حيث أغلب المشاريع يعمل بها أقل من خمس عمال وذلك بنسبة (54%) ومن بين (6-10 عمال) بنسبة (32%) من المشاريع، وعند دراسة مدى وجود ارتباط بين عدد العاملين بالمشروع ونوعه تبين من حساب معامل ارتباط سبيرمان (Spearman) وجود ارتباط طردي قوي ذات دلالة إحصائية بلغ (0.95).

https://doi.org/10.37375/jlgs.v5i2.3415

جدول (3) عدد العاملين بالمشاريع الصغرى لعينة الدراسة.

الفئات	5 – 1	10 – 6	15 – 11	20 – 16	25 – 21
العدد	81	48	6	6	9
%	54	32	4	4	6

كما يبيّن الجدول (4) عدد العاملين في كل نوع نشاط على حدة، حيث يتراوح عدد العاملين بقطاع الزراعة (21–25) عاملًا، وذلك بنسبة (100%)، بينما قطاع الخدمات يتراوح أعلى نسبة عاملين بها ما بين (1–5) عامل بنسبة (62.5%) والنسبة الباقية (37.5%) لعدد عاملين يتراوح (6–10) عمّال، بينما يختلف في قطاعي الصناعة والتجارة التي تراوح أعلى نسبة عدد عمال في كل منهما (1–5) عامل بنسبة (44.4%) (56.3%) على التوالي، وبالعموم باستثناء الزراعة تحتاج باقي الأنشطة الاقتصادية الأخرى لعدد عمال أقل بمشاريعهم الصغرى.

جدول (4) التوزيع النسبي لعدد العاملين في كل نوع نشاط لعينة الدراسة.

نوع النشاط	عدد العمال				
	5–1	10–6	15–11	20–16	25–21
التجارة	56.3	34.4	3.1	3.1	3.1
الصناعة	44.4	22.2	11.1	11.1	11.1
الخدمات	62.5	37.5	–	–	–
الزراعة	–	–	–	–	100

4– نمط المشروع: يبين الشكل (4) نمط المشروعات الصغرى بالمنطقة التي جلها مشاريع أسرية بنسبة (48%).

شكل (4) نمط المشروعات الصغرى بمنطقة الدراسة.

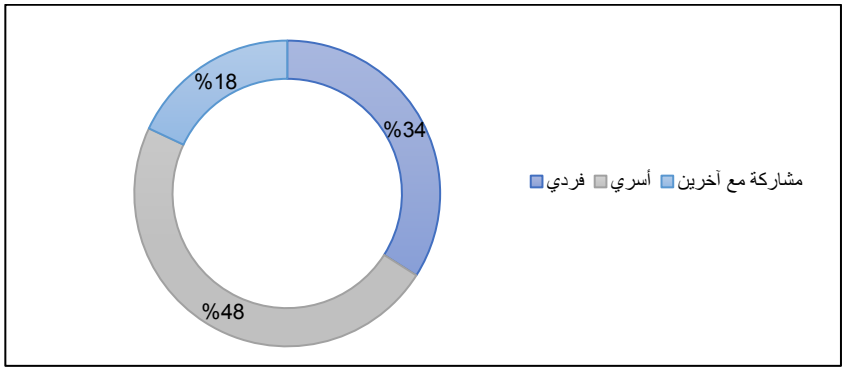

5- ملكية أرض المشروع: يظهر الشكل (5) ملكية موقع (أرض) المشروع التي أغلبها إيجارًا بنسبة (71%) بينما (29%) الباقي ملكًا شخصيًا لصاحب المشروع.

شكل (5) ملكية موقع (أرض) المشاريع الصغرى لعينة الدراسة.

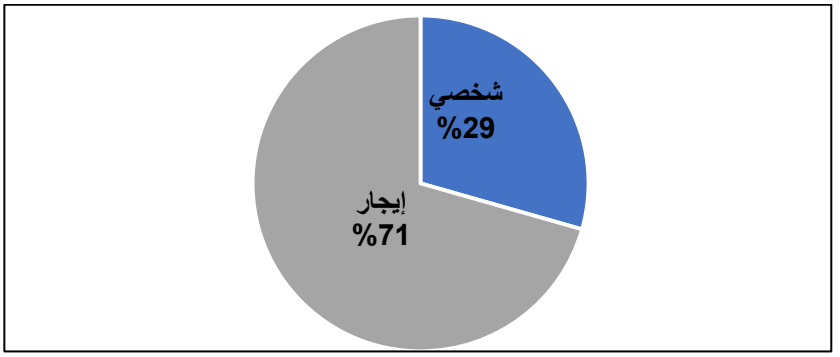

6- حجم رأس المال المستثمر: يبين الشكل (6) متوسط حجم رأس مال المشروعات الصغرى التي أغلبها بنسبة (76%) يقل عن النصف مليون د.ل، ولا تتجاوز المشروعات التي تزيد عن المليونين د.ل (8%).

شكل (6) متوسط حجم رأس المال المشاريع الصغرى لعينة الدراسة.

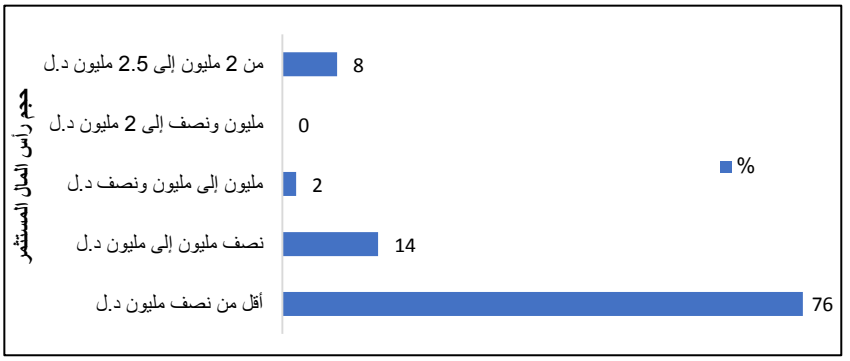

7- تمويل المشروع: أما عن مصدر تمويل المشروع فيتضح من الشكل (7) أيضًا أغلب المشروعات بنسبة (76%) ذات تمويل ذاتي، بينما (22%) شراكة، في حين (2%) فقط مولت من قبل قروض مصرفية، ومن هنا يتضح ضعف الدعم الحكومي للمشاريع الصغرى بمنطقة الدراسة واعتمادها على التمويل الذاتي، مع أن الحكومة أسست في 2008 صندوق

https://doi.org/10.37375/jlgs.v5i2.3415

ضمان الاقتراض الليبي(*) تحت إشراف وزارة الاقتصاد لدعم البرنامج الوطني للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بالبلاد، إلا أن الصندوق لا يعمل بشكل كامل (البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، 2016، ص96)، رغم إعادة تنظيمه في 2019 بموجب قرار رقم (205)، هذا فضلاً عن صندوق ابتكار للمشروعات الصغرى والمتوسطة الذي أسس بقرار رقم (518) لسنة 2013 في مصراتة، وقرار (03) لسنة 2024 باعتماد لائحة منح الضمان التي حددت مجالات ضمان التمويل في جميع المشروعات وفق معايير محددة.

شكل (7) مصدر تمويل المشروعات الصغرى لعينة الدراسة.

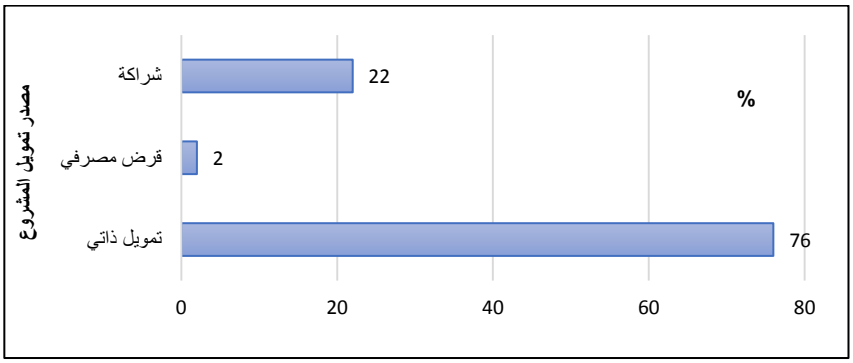

ثالثًا: تأثير المشاريع الصغرى على الاقتصاد المحلي في مصراتة:

تعد مساهمة المشاريع الصغرى في الدخل القومي عمومًا في ليبيا محدودًا جدًا، حيث قدرت بحوالي 5% للمشاريع الصغرى والمتوسطة من إجمالي الناتج المحلي حسب تقرير مصرف ليبيا المركزي، هذا علاوة على عدم وجود قاعدة بيانات رسمية لعدد المشاريع وأنواعها، فالقطاع الخاص في ليبيا عمومًا صغيرًا جدًا لا يتجاوز (5%) من إجمالي الناتج المحلي للبلاد ولا يشكل سوى (14%) من الوظائف، أما في منطقة الدراسة فاعتمادها يكاد

(*) تأسس هذا الصندوق تحت مسمى (صندوق التحول للإنتاج لأغراض التشغيل) بموجب قرار اللجنة الشعبية العامة سابقا لسنة 2006، ثم صدر قرارها رقم (475) لسنة 2008 بشأن تقرير بعض الأحكام الخاصة في الصندوق الذي باشر عمله أولاً في مدينة بنغازي ثم في مدينة طرابلس، إلا أن الصعوبات التي واجهته دعت المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني إلى إصدار قرار رقم (205) لسنة 2019 بشأن إعادة تنظيم صندوق الإقراض لأغراض التشغيل، وقرار رقم (121) لسنة 2021 بشأن إعادة تشكيل مجلس إدارة صندوق ضمان الائتمان، وقرار مجلس الوزراء حكومة الوحدة الوطنية لإعادة تنظيم هذا الصندوق، للمزيد انظر الموقع الالكتروني لصندوق ضمان الائتمان المتاح على الرابط الموقع التالي: www.cgf.gov.ly.

يكون أقل على الوظائف الحكومية مقارنة بباقي المدن الليبية، وإن ضمت عددًا من المشاريع الكبيرة والصغيرة العامة، فقد اكتسبت المدينة تاريخيًا قاعدة صناعية، وتمتلك قطاع خاص أقوى، ومستوى أعلى من نشاط ريادة الأعمال، خاصة في ظل وجود المنطقة الحرة بالمنطقة التي ساهمت في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، علاوة على انتشار المشاريع الكبيرة المملوكة للأسر في مختلف الأنشطة، وذلك حسب ما جاء في تقرير التاي للاستشارات (البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة، 2016، ص25-30).

جدول (5) مقياس ليكارت الخماسي المستخدم في الاستبانة.

المستوى	قليل جدا	قليل	متوسط	كبير	كبير جدا
المتوسط المرجح	من 1 إلى 1.79	من 1.80 إلى 2.59	من 2.60 إلى 3.39	من 3.40 إلى 4.19	من 4.20 إلى 5

ولمعرفة تأثير المشاريع الصغرى بمنطقة الدراسة على الاقتصاد المحلي من خلال توفير فرص العمل وتحسين مستوى دخل الفرد تم استخدام مقياس ليكارت (Likert) الخماسي لعينة الدراسة كما مبين بالجدول (5)، حيث شملت ثلاثة أسئلة محورية يبين الجدول (6) نتائجها.

جدول (6) نتيجة استخدام مقياس ليكارت في بيان تأثير المشاريع الصغرى على الاقتصاد المحلي بمنطقة الدراسة.

الفقرة	المقياس	قليل جدا	قليل	متوسط	كبير	كبير جدا	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النتيجة
تقييم تأثير المشروع على توفير فرص العمل	التكرار	9	42	84	12	3	3.28	0.77	متوسط
	%	6	28	56	8	2			
تقييم تأثير المشروع على تحسين مستوى دخل الفرد	التكرار	3	27	96	24	0	3.06	0.64	متوسط
	%	2	18	64	16	0			
مدى تحقيق المشروع لإيرادات مالية	التكرار	0	24	111	15	0	3.06	0.50	متوسط
	%	0	16	74	10	0			
النتيجة الكلية							**3.13**	**0.53**	متوسط

https://doi.org/10.37375/jlgs.v5i2.3415

حيث أظهرت النتائج المتوسط الحسابي الذي بلغ إجمالًا (3.13) والانحراف المعياري (0.53) والتي تقابل حسب مقياس ليكارت درجة تقييم متوسط لعينة الدراسة في مدى تأثير المشاريع الصغرى على الاقتصاد المحلي، حيث رأت النسبة الأكبر (56%) أن تأثير المشروعات الصغرى على توفير فرص العمل في المجتمع المحلي بدرجة متوسطة بمتوسط بلغ (3.28)، بينما رأت النسبة الأكبر (64%) من عينة الدراسة مدى تأثير المشروعات على تحسين مستوى دخل الفرد في المجتمع المحلي بدرجة متوسطة، بمتوسط بلغ (3.06) وانحراف معياري (0.53)، وهي ذات القيمة فيما رأى من عينة الدراسة في تحقيق المشروعات لإيرادات مالية، وبذلك لم تصل المشروعات الصغرى بمنطقة الدراسة إلى درجة كبيرة في التأثير على اقتصادها المحلي، والذي يرجع للتحديات التي تواجهها هذه المشاريع والتي سيأتي بيانها لاحقًا.

رابعًا: العوامل الجغرافية المؤثرة على نجاح المشاريع الصغرى في مصراتة:

يظهر من الشكل (8) والخريطة (2) التوزيع النسبي للمشروعات الصغرى ضمن بلدية مصراتة، كما تظهر في الشكل (9) أسباب اختيار عينة الدراسة لهذا الموقع، حيث يتضح أن الغالبية العظمى بنسبة (44.4%) اختاروا موقع مشروعاتهم للقرب من مكان السكن، تليها (20%) للقرب من السوق، و(17.8%) لموقعه في وسط المدينة، في حين تراوحت النسب الباقية ما بين (6.7%) لملكية أرض المشروع، (4.4%) لتوفر فرص عمل، و(2.2%) لكل من قرب المشروع من مصدر المادة الخام ورخص الإيجار وللمنافسة الأقل.

شكل (8) التوزيع النسبي للمشروعات الصغرى بمنطقة الدراسة.

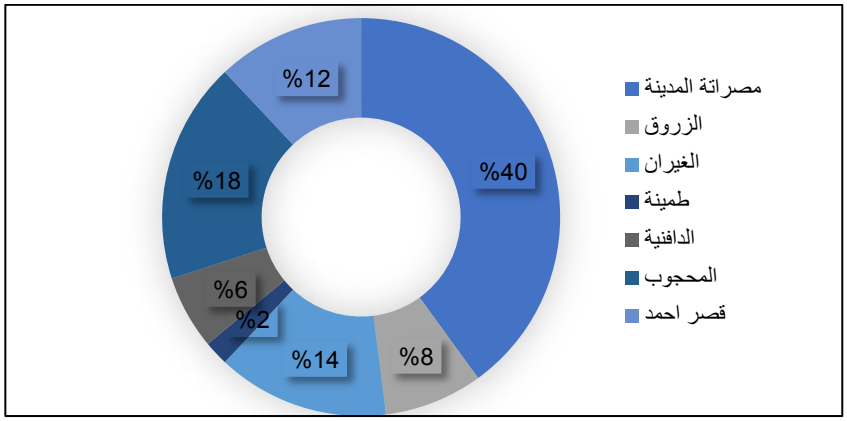

الخريطة (2) التوزيع النسبي للمشروعات الصغرى ببلدية مصراتة.

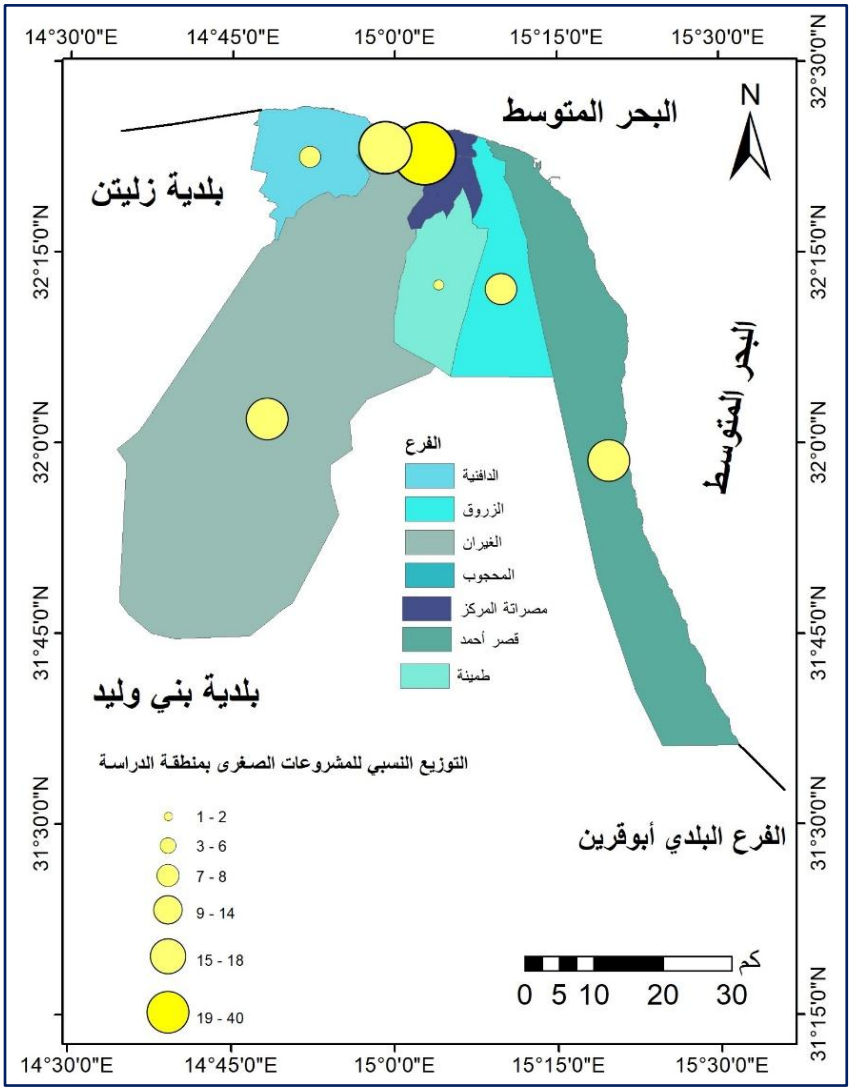

المصدر: عمل الباحثة باستخدام برنامج Arc Map 10.8، استنادًا إلى بيانات الشكل (8).

وعند حساب معامل ارتباط سبيرمان (Spearman) للتأكد من وجود علاقة ارتباط بين موقع المشروع ومدى تأثير الموقع على نجاحه، أظهرت نتائج المعامل بعدم وجود ارتباط بين المتغيرين، حيث بلغت (0.2).

https://doi.org/10.37375/jlgs.v5i2.3415

شكل (9) أسباب اختيار أصحاب المشروعات الصغرى لموقعها الحالي.

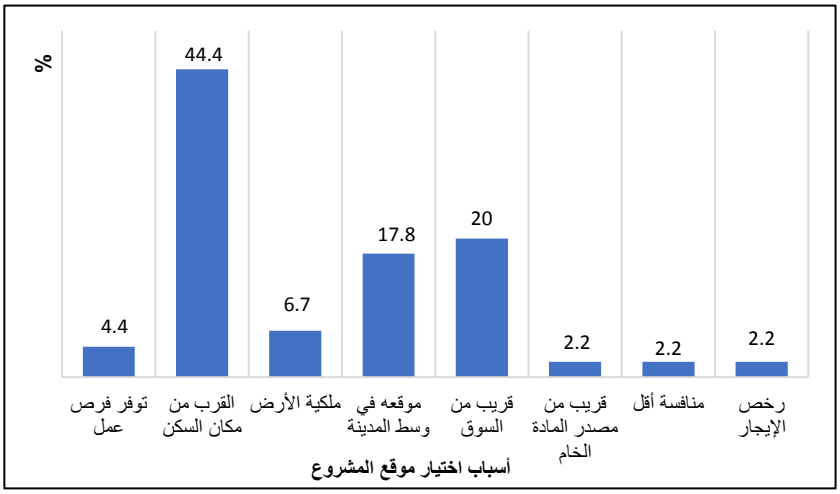

ويبين الجدول (7) تأثير قرب المشروع لأقرب سوق رئيسي، حيث يتضح أن النسبة الأكبر (52%) لا يتجاوز بعد المشروع عن أقرب سوق رئيس الخمسة كيلومترات، بل (30%) لا يتجاوز الكيلومتر الواحد، ولبيان تأثير ذلك على نجاح المشروع يبين الجدول (8) تأثير بعد السوق على المشروع، حيث يتبين أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة والتي تمثل (44%) ترى تأثير بعد السوق على تحقيق مبيعات للمشروع بدرجة متوسطة، بينما (36%) ترى بأن قرب المشروع من السوق تحقق درجة كبيرة من المبيعات، وللتأكد من ذلك استخدم معامل ارتباط سبيرمان لتوضيح قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرين، بعد المشروع عن السوق ومدى تحقيق المبيعات، حيث بلغت درجة الارتباط (0.41) مما يشير إلى وجود ارتباط طردي ضعيف، أي بالتالي لا يوجد ارتباط واضح ودال إحصائيا بين المتغيرين.

جدول (7) قرب موقع المشروع لأقرب سوق رئيسي.

البعد عن السوق	أقل من 1 كم	1–5 كم	5–10كم	أكثر من 10 كم
%	30	52	14	4

جدول (8) تأثير قرب موقع المشروع من السوق على المبيعات.

درجة التأثير	كبير جدا	كبير	متوسط	قليل	لا يوجد تأثير
%	6	36	44	8	6

أمَّا فيما يتعلق بجودة البنية التحتية ومدى تأثيرها على المشروع، فيظهر في الشكل (10) أن أكثر المشاريع بنسبة (44%) ترى بأنها ذات جودة متوسطة، بينما من يرى بأنها أقل من ذلك تبلغ نحو (32%) ما بين (26% ضعيفة، 6% سيئة)، حيث تواجه هذه الفئة من تحديات بسبب البنية التحتية تتعلق بمشاكل في الطرق (34%)، ومشاكل في خدمات الكهرباء (26%)، وأخرى في خدمات المياه (4%)، والاتصالات (4%)، كما مبين في الجدول (9)، بالمقابل واجهت بعض المشاريع أكثر من تحدي واحد فيما يتعلق بالبنية التحتية حيث (12%) تواجهها مشكلات الطرق والكهرباء، كذلك (12%) تواجهها مشكلات طرق وكهرباء ومياه، بينما (4%) تواجهها كل هذه التحديات مجتمعة، و(4%) فقط من المشاريع لا تواجهها تحديات تتعلق بالبنية التحتية.

شكل (10) تقييم عينة الدراسة لجودة البنية التحتية في منطقة المشروع.

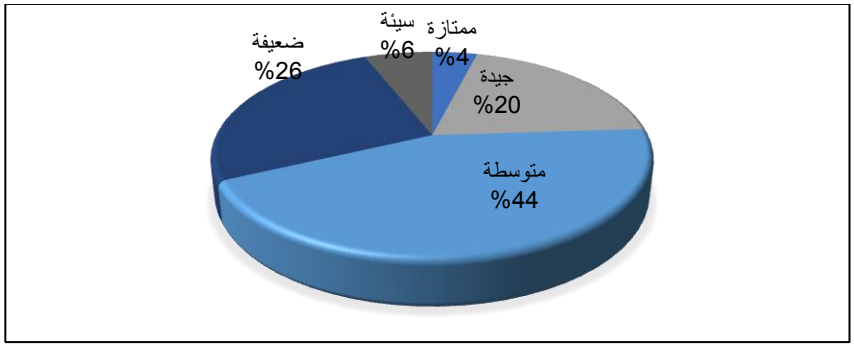

جدول (9) التحديات التي تواجه المشاريع الصغرى بمنطقة الدراسة بسبب البنية التحتية.

الفئة	مشاكل في الطرق	مشكلات في الكهرباء	مشكلات في المياه	مشكلات في الاتصالات	كل ما ذكر سابقا	مشاكل في الطرق والكهرباء	مشاكل في الطرق والكهرباء والمياه	لا تواجهها تحديات
%	34	26	4	4	4	12	12	4

هذا ولم تجد ما نسبته (76%) من عينة الدراسة أي صعوبة في الحصول على الموارد الأساسية لمشاريعهم، بينما التي واجهتها صعوبات في ذلك لم تتجاوز (24%) ومن هذه الصعوبات ارتفاع أسعار الموارد بسبب تخزين التجار لها، وصعوبات تأخر خروج البضائع المستوردة من المطار علاوة على ارتفاع أسعار الشحن، وكذلك النقل، ومن بين الموارد التي

https://doi.org/10.37375/jlgs.v5i2.3415

تعاني المشروعات من عدم توفرها قطع الغيار والاسمنت ومواد التصنيع وبعض المواد الخام الداخلة في الصناعة.

خامسًا: التحديات التي تواجه المشاريع الصغرى في منطقة الدراسة:

جاء ضيق السوق المحلية بمنطقة الدراسة التحدي الأول الذي يواجه أصحاب المشاريع الصغرى وذلك بنسبة (25%)، تليها بنسب متساوية (18%) كل من المنافسة الشديدة ونقص العمالة الماهرة، و(16%) تحديات تتعلق بالبنية التحتية، هذه الأخيرة التي سبق بيان تفاصيلها، و(9%) حول القوانين واللوائح الحكومية المعمول بها، إضافة إلى مشاكل العمالة الوافدة من حيث الإقامة وكثرة مصروفاتها، كما مبين بالشكل (11).

الشكل (11) التحديات التي تواجه المشاريع الصغرى لعينة الدراسة.

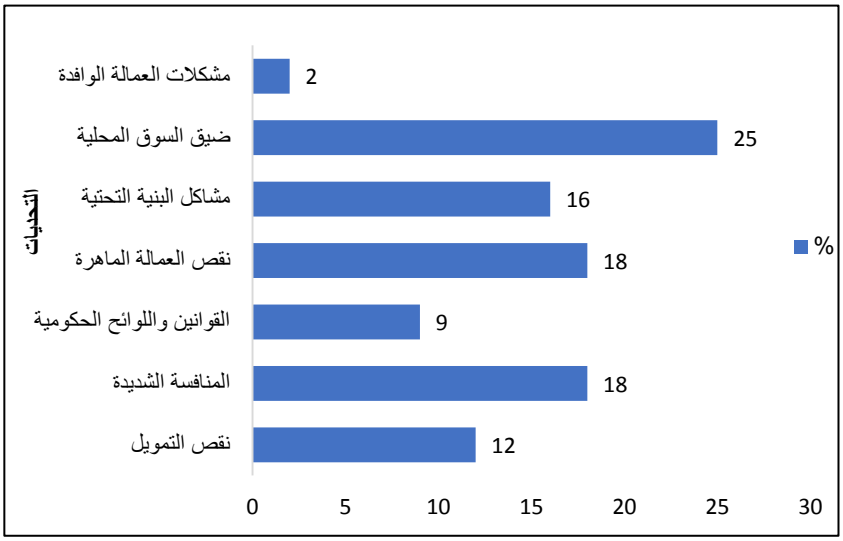

وأمام هذه التحديات يرى أصحاب المشاريع الصغرى بمنطقة الدراسة عدة فرص لتطوير مشاريعهم تتمثل في توسيع السوق المحلية (34%)، دعم حكومي (24%)، شراكات محلية ودولية (21%)، تحسين التكنولوجيا المستخدمة (17%)، كما تظهر في الشكل (12).

الشكل (12) الفرص المناسبة لتطوير المشاريع الصغرى.

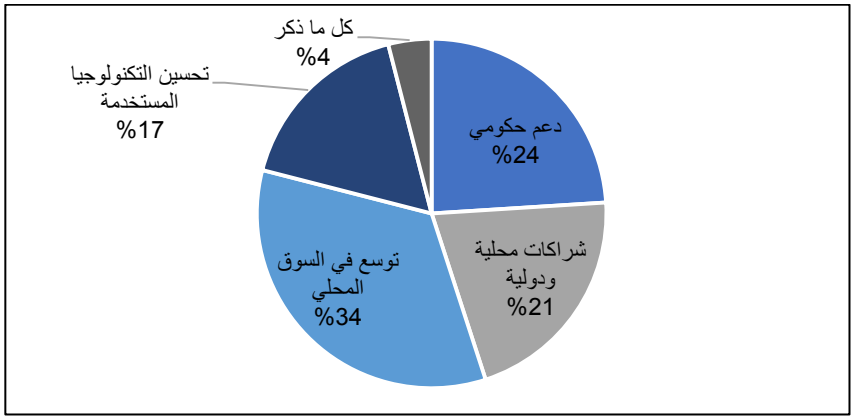

وبشكل عام قيّم أصحاب المشاريع الصغرى في مصراتة أداء مشاريعهم بشكل جيد وذلك بنسبة (60%) من عينة الدراسة، في حين لم تتجاوز ما نسبته (2%) ممن قيم أداء المشروع بشكل سيء، كما يظهر في الشكل (13).

شكل (13) تقييم عينة الدراسة لأداء مشاريعهم.

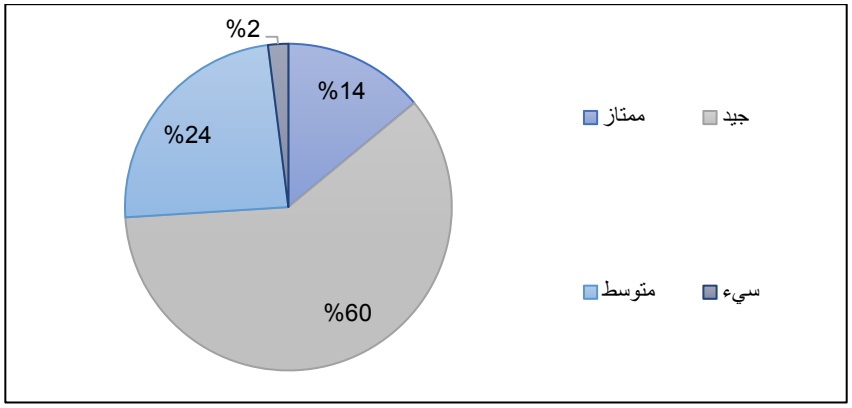

النتائج: من النتائج التي توصلت لها الدراسة ما يأتي:

1- تباين بداية مزاولة العمل بالمشاريع الصغرى بمنطقة الدراسة حسب التركيب العمري والنوعي، حيث يبدأ الذكور بمشاريعهم في سن أبكر من الإناث، إذ لم تسجل أي حالة من الإناث لديها مشاريع صغرى قبل العمر (35عامًا) في حين سجلت للذكور بأقل من (25عامًا).

https://doi.org/10.37375/jlgs.v5i2.3415

2- استحواذ التجارة على النصيب الأكبر من المشاريع الصغرى بالمنطقة وذلك بنسبة (64%) لكونها النشاط الاقتصادي الأساسي بها، تليها الصناعة فالخدمات ثم الزراعة وذلك بنسب (18%، 16%، 2%) على التوالي.

3- وجود ارتباط طردي قوي ذو دلالة إحصائية بين عدد العاملين بالمشروع ونوعه، بلغ حسب معامل ارتباط سبيرمان (0.95)، هذا وأغلب المشاريع الصغرى بالمنطقة يعملون بها أقل من خمس عمال، وبشكل أساسي في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات.

4- جل المشاريع الصغرى بالمنطقة مشاريع أسرية، وملكية موقعها أغلبها إيجار وذات تمويل ذاتي، والتي تعكس ضعف التمويل الحكومي لهذه المشروعات التي بلغ متوسط حجم رأس مال أغلبها أقل من نصف مليون دينار ليبي.

5- حسب مقياس ليكارت تبين عدم وصول المشروعات الصغرى بمنطقة الدراسة إلى درجة تأثير كبيرة على اقتصادها المحلي، والذي ينفي صحة الفرضية الأولى للدراسة حول التأثير الإيجابي لهذه المشروعات على توفير فرص عمل وتحسين مستوى دخل الفرد، حيث النسبة الأكبر من عينة الدراسة رأت تأثير المشروعات الصغرى على توفير فرص عمل بدرجة متوسطة، كذلك تأثيرها بدرجة متوسطة على تحسين مستوى دخل الفرد في المجتمع المحلي.

6- أظهرت نتائج معامل ارتباط سبيرمان عدم وجود ارتباط بين موقع المشروع ومدى تأثير الموقع على نجاحه، وعند النظر لأسباب اختيار عينة الدراسة لموقع المشروع تبين أن النسبة الأكبر اختاروا الموقع بالقرب من مكان السكن أو لقربه من السوق، بينما النسب الأقل تراوحت بين ملكية الأرض ورخص الإيجار وتوفر فرص عمل والمنافسة الأقل.

7- تبيَّن من نتائج ارتباط سبيرمان عدم وجود ارتباط واضح دال إحصائيًا بين بعد المشروع عن السوق وتحقيقه لمبيعات وإيرادات، كما أظهرت الدراسة أن البنية التحتية ذات جودة متوسطة وتعاني من عدة تحديات أهمها مشكلات في الطرق وفي خدمات الكهرباء، وصعوبة الحصول على الموارد الأساسية لمشاريعهم، مع ارتفاع أسعار الشحن والنقل.

8- من التحديات الرئيسة التي تواجه المشروعات الصغرى بمنطقة الدراسة ضيق السوق المحلية والمنافسة الشديدة ونقص العمالة الماهرة والبنية التحتية، علاوة على القوانين واللوائح الحكومية المعمول بها، إضافة إلى مشاكل العمالة الوافدة من حيث الإقامة وكثرة مصروفاتها، وأمام هذه التحديات يرى أصحاب المشاريع الصغرى بمنطقة الدراسة عدة فرص لتطوير

مشاريعهم تتمثل في توسع السوق المحلية والدعم الحكومي، وإقامة شراكات محلية ودولية، علاوة على تحسين التكنولوجيا المستخدمة.

التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة توصي الدراسة بالآتي:

1- استحداث سياسة اقتصادية واضحة ومحددة؛ لدعم المشاريع الصغرى بالمنطقة والدولة عمومًا، ودعم البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة؛ ليقوم بدوره المنوط به على وجه أكمل.

2- توفير قاعدة بيانات للمشروعات الصغرى بالمنطقة، تشمل أنواع هذه المشروعات وأعدادها وعدد العاملين بها وغيرها من البيانات الأساسية التي تدعم أصحاب المشاريع والمقبلين الجدد منهم عليها، علاوة على دعمها للبحث العلمي في هذا المجال، مما يسهم في دعم دور هذه المشروعات على الاقتصاد المحلي والقومي.

3- إعادة النظر في قرار تصنيف المشروعات بما يتناسب مع الأوضاع الحالية للبلاد والأوضاع الدولية في ظل العولمة ومنظمة التجارة العالمية.

4- بناء إطار تشريعي ينظم عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

5- دعم المشروعات الصغرى بالمنطقة من خلال توفير حاضنات الأعمال، ودعم الحكومة ودخول الاستثمار الأجنبي.

6- زيادة الاهتمام بالتعليم المهني والتقني، وتوفير خريجي مهرة في مجالات سوق العمل بالبلاد، والعمل على رفع كفاءة العمالة في القطاعات المختلفة.

7- تحسين البنية التحتية، وتسهيل إجراءات الحصول على القروض المصرفية لأصحاب المشاريع الصغرى؛ بما يسهم التوسع في نمو هذه المشاريع.

8- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في هذا المضمار؛ لدعم هذا القطاع وتنميته.

المصادر والمراجع:

الدوريات:

– إنبية، عادل الكاسح؛ عبد السلام، زينب (2020)، **أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع الإشارة إلى تجارب بعض الدول**، مجلة البحوث الاقتصادية والاستراتيجية، العجيلات، العدد (2).

– سويكر، محمد؛ سعيداني، سميرة (2022)، **معوقات إقراض المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا دراسة ميدانية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بلدية سرت**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (9)، العدد (1).

– عبد الصمد، خالد حسن؛ الزوام، السنوسي محمد (2022)، **المعوقات التمويلية والمحاسبية للمشروعات الصغرى والمتوسطة دراسة استطلاعية على عينة من المشروعات الصغرى والمتوسطة في مدينة سبها**، مجلة جامعة فزان العلمية، المجلد (1)، العدد (1).

– محمد، حاتم إبراهيم؛ شعيب، منصور حسن (2022)، **دور المشروعات الصغرى والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية دراسة ميدانية على مدينة طبرق**، المجلة الدولية للعلوم والتقنية، العدد (29).

– الورفلي، ثريا علي حسين (2006)، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا الواقع والطموح**، الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 إبريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشليف، الجزائر.

الرسائل العلمية:

– الأسطى، محمد المهدي، (2014)، **المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مصراتة دراسة في جغرافية الصناعة**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الزقازيق.

الوثائق والتقارير:

– البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة (2016). الشركات الصغرى والمتوسطة في ليبيا: التحضير لاقتصاد ما بعد النزاع. برنامج التنافسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

– اللجنة الشعبية العامة، قرار رقم (475) لسنة 2008، بشأن تأسيس صندوق ضمان الاقتراض الليبي.

– اللجنة الشعبية العامة، قرار رقم (73) لسنة 2011، بشأن إعادة تنظيم البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

– المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي، قرار رقم (845) لسنة 2007، بشأن تأسيس البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

– مجلس الوزراء، قرار رقم (252) لسنة 2012 بخصوص إعادة تشكيل اللجنة العليا للبرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة.

– مجلس الوزراء، قرار رقم (515) لسنة 2013 بشأن إنشاء صندوق ثقة للمشروعات الصغرى والمتوسطة.
– مجلس الوزراء، قرار رقم (516) لسنة 2013 بشأن إنشاء صندوق مبادرة للمشروعات الصغرى والمتوسطة.
– مجلس الوزراء، قرار رقم (517) لسنة 2013 بشأن إنشاء صندوق إبداع للمشروعات الصغرى والمتوسطة.
– مجلس الوزراء، قرار رقم (518) لسنة 2013 بشأن إنشاء صندوق ابتكار للمشروعات الصغرى والمتوسطة.
– مجلس الوزراء، قرار رقم (519) لسنة 2013 بشأن إنشاء صندوق ريادة للمشروعات الصغرى والمتوسطة.
– المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، قرار رقم (205) لسنة 2019، بشأن إعادة تنظيم صندوق ضمان الاقتراض لأغراض التشغيل.
– مجلس الوزراء، قرار رقم (781) لسنة 2023، بشأن نقل تبعية البرنامج الوطني للمشروعات الصغرى والمتوسطة.
– وزارة القوى العاملة والتدريب والتشغيل، لجنة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، قرار رقم (321) لسنة 2002.
– وزارة الاقتصاد، قرار رقم (99) لسنة 2013 بشأن تشكيل لجنة لوضع تصور لإنشاء صندوق تمويل إسلامي للمشروعات الصغرى والمتوسطة.
– وزارة الاقتصاد والتجارة، قرار رقم (03) لسنة 2024، بشأن اعتماد لائحة منح الضمان.